



الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
إدارة الإحصاء المركزي

الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك 2014

كلمة مدير عام ادارة الاحصاء المركزي

الدكتورة مرال توتليان

بيروت - السراي الكبير

في 20 آذار 2014

قبل أن أبدأ كلمتي، لا بدّ من التوجّه بالشكر والتحية إلى دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ تَمّام سلام لدعوته ورعايته لهذا اللقاء الاحصائي ولو تعذّر عليه الحضور شخصياً نظراً لمسار جلسات نيل الثقة، وهي بادرة تعبّر عن إيمانه بأهمية العمل الاحصائي في اتخاذ القرارات على المستوى الوطني ودعم وتقدير دولته لدور إدارة الاحصاء المركزي التي تعدّ بالمقابل بتعزيز هذا الدور عبر مزيد من العمل والجهد والانجازات. ونرحب بالوزيرة القاضية أليس شبطيني و نشكر حضورها لتمثيل دولة الرئيس في هذا اللقاء.

نجتمع اليوم لاطلاق الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بحلّته الجديدة لعام 2014 ويأتي هذا اللقاء، كما جرت العادة بعد كل دراسة احصائية تنشرها ادارة الاحصاء المركزي، لاطلاع كل المعنيين على المنهجية والاساليب المعتمدة وذلك استناداً " لمبدأ الشفافية الذي تعتمده الادارة في اعمالها، وهي في كلّ هذه الأعمال تلتزم بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي وضعتها الأمم المتحدة والتي تؤمّن جودة البيانات والاحصاءات وانسجامها مع المعايير الدولية التي تتيح مقارنتها على الصعيد الدولي.

في البداية أود ان اشير الى ان الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك لعام 2014 هو استمرارية للرقم القياسي لأسعار الاستهلاك لعام 2008 الذي أطلقتها الادارة من على هذا المنبر بالذات، والذي أنجز بدعم فني وتقني من المكتب الاقليمي للمساعدة الفنية في الشرق الاوسط METAC، وها نحن اليوم في صدد تطويره بمساعدة تقنية من صندوق النقد الدولي ايضاً. وهنا أتقدّم بالشكر إلى صندوق النقد الدولي - مكتب واشنطن وبخاصة إلى الخبير السيد براين غراف BRIAN GRAF الذي رافق عملية تحديث وتطوير الرقم القياسي عبر عدد من الزيارات الاستشارية والمواكبة الفنية كما أشكر المكتب الاقليمي للمساعدة الفنية METAC بشخص المنسق السيد محمد الحاج.

ان الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك هو من المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية المهمة في اي بلد. فهو يعطي الصورة الاجمالية عن تطوّر اسعار السلع والخدمات المستهلكة من قبل الاسر المعيشية. ويستخدم الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك في تحليل الاداء الاقتصادي عبر قياس التضخم على مستوى معيشة الافراد والاسر المعيشية وغيرها من المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية.

بدأت ادارة الاحصاء المركزي بإصدار الرقم القياسي لاسعار الاستهلاك بصورة فصلية منذ العام 1999. وقد عمدت في العام 2007 إلى تطويره على مستويات عدّة اهمها:

- تحديث الأوزان المستعملة في احتساب المؤشر بناءً على "الدراسة الوطنية لحوال المعيشة وميزانية الأسرة في لبنان عامي 2004 و2005"
- التوسع في عملية جمع الأسعار من بيروت وضواحيها إلى كامل الأراضي اللبنانية
- إصدار المؤشر بشكل شهري بعد بناء برنامج معلوماتي خاص لادخال الاسعار وتدقيقها وإصدار النتائج وذلك بقدرات الإدارة الذاتية.

إذاً في سنة 2007 تمت مراجعة نتائج دراسة ميزانية الاسر لعام 2004 و2005 التي انجزتها الإدارة وبناءً عليها حددت اصناف السلع والخدمات الداخلة في سلة الاستهلاك الثابتة التي على اساسها يحتسب الرقم القياسي لاسعار الاستهلاك. لهذا الغرض انجزت الإدارة مسوحاً ميدانية على جميع الاراضي اللبنانية استعملت فيها استمارات خاصة طورتها لهذه الغاية جمعت فيها مواصفات السلع الموجودة في السوق المحلي اللبناني. نتج عن هذه الدراسة عينة من السلع والخدمات كونت سلة الاستهلاك الخاصة بالرقم القياسي لاسعار الاستهلاك الجديد مع الاخذ بعين الاعتبار السلع والخدمات التي كانت ضمن سلة الاستهلاك القديمة.

أما اليوم، فبعد تنفيذ دراسة ميزانية الأسرة الجديدة لعام 2011-2012 التي تمّت بتمويل من البنك الدولي والتي يركن إليها عادة لاستخراج سلة الاستهلاك وتحديث الأوزان العائدة لكل مجموعة من السلع والخدمات إضافة إلى احتساب خط جديد للفقر ، وتلبيةً لاحتياجات المستخدمين، تقوم الإدارة بإطلاق مؤشر أسعار الاستهلاك بحلّة جديدة وقد تمّ تطويره على أكثر من صعيد نذكر منها:

- تحديث الأوزان المستخدمة لاحتساب المؤشر استناداً إلى دراسة ميزانية الأسرة لعام 2011-2012.
- نشر المؤشر على مستوى المناطق أو المحافظات ما سيسمح بمقارنة أنماط الانفاق بين منطقة وأخرى. كما سيتمكن المستخدمون بنتيجة ذلك من الحصول على رؤية أشمل حول كيفية تأثير تغيّر الأسعار في المحافظات على المؤشر الوطني. إنّ المقارنة بين مؤشر إحدى المناطق والمؤشر الوطني أو مؤشر منطقة أخرى قد تشير إلى وجود فرق في معدّل تغيّر الأسعار بين المناطق. كما قد تشير إلى سرعة ارتفاع الأسعار أو انخفاضها عبر الزمن وفي مناطق مختلفة بالنسبة إلى الأصناف المشتراة من قبل المستهلكين. ولكن هذا لا يشير إلى كون متوسط مستوى الأسعار في منطقة ما أعلى أو أدنى من متوسط مستوى الأسعار في منطقة أخرى.

واعتباراً من مؤشر كانون الثاني 2014 سوف يتمّ نشر المؤشر على مستوى المحافظات إضافة إلى المؤشر الوطني. كما ستتم العودة إلى احتساب ونشر المؤشر على صعيد المحافظات لكل السلسلة التي تبدأ من شهر 12 الـ 2007، الشهر الأساس لاحتساب المؤشر القديم.

- نشر المؤشر بشكل مفصّل أكثر يؤمن المزيد من الشفافية وبخاصة بالنسبة إلى المسكن الذي سيتم إصداره بصورة شهرية بدل السنوية وإضافة ثلاث فئات تميّز بين الأيجار القديم والأيجار الجديد والقيمة التأجيرية للمالكين . كما سيتم استحداث جداول إضافية تلبية لحاجات المستخدمين تتعلّق ببعض السلع والخدمات كالتعليم والوقود وذلك لتوفير صورة أوضح وأشمل عن التغيّر في أسعارها. إذ يقتصر مؤشر التعليم الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي شهرياً على تغيّر السعر الذي يطرأ على رسوم التسجيل والأقساط فقط. بينما نفقات التعليم الإضافية مدرجة تحت بنود إنفاق أخرى. فالكتب المدرسية مدرجة مثلاً تحت بند الاستجمام والتسليّة والثقافة. وكما التعليم كذلك الوقود، فالوقود المنزلي مدرج تحت بند المسكن، في حين أن الوقود وزيتوت التشحيم للسيارات مدرج تحت بند النقل. ونشدد أنّ هذه الجداول تكميلية و يتمّ نشرها لأغراض إعلامية فقط تلبية لاحتياجات المستخدمين.
- تحديث نقاط البيع التي تجمع منها الاسعار لتشمل أكثر من 2000 نقطة بيع بهدف تأمين حوالي 50000 سعر سلعة أو خدمة يرفع معظمها شهرياً والباقي بشكل فصلي أو نصف سنوي أو سنوي.

وكما جرت العادة سيستمر اصدار الرقم القياسي لاسعار الاستهلاك بصورة شهرية في يوم العمل الاول بعد العشرين من كل شهر، على المستخدمين كافة في القطاعين العام والخاص وعلى الصفحة الالكترونية للإدارة وفي الصحف والمجلات.

يتألف الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك من 12 سلسلة زمنية لأسعار الإستهلاك صممت خصيصاً لقياس تضخم اسعار سلع الإستهلاك كافة المشتراة من قبل الاسر المعيشية من شهر الى شهر ومن سنة الى سنة.

ان الطريقة الاسهل لفهم الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك هي في تصوّر وجود مجموعة محددة من السلع والخدمات النموذجية التي تستهلكها الاسر المعيشية اللبنانية تسمى "سلة الإستهلاك" التي تشتري في كل شهر. ومن شهر الى شهر يختلف المبلغ المدفوع لشراء هذه السلة بحسب تغير اسعار الاصناف التي تولفها. ومهمة الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك هو قياس التغير النسبي في المبلغ المدفوع لشراء هذه السلة.

تتكون سلة الإستهلاك من اصناف سلع وخدمات مبنية بحسب بنود الانفاق على الشكل التالي: المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية، المشروبات الروحية والتبغ والتتباك، الالبسة والاحذية، المسكن والماء والكهرباء والمحروقات، الاثاث والتجهيزات المنزلية والصيانة المستمرة للمنزل، الصحة، النقل، الاتصالات، الاستجمام والتسلية والثقافة، التعليم، المطاعم والفنادق، سلع وخدمات متفرقة.

ان شمولية سلة الإستهلاك لا تقتصر فقط على عدد الاصناف بل تشمل ايضاً تمثيلها للاستهلاك الفعلي للاسر المعيشية بفئاتها الإقتصادية والإجتماعية وتوزعها على المناطق الجغرافية كافة على حد سواء. لهذا السبب حرصت ادارة الاحصاء المركزي على جمع عدد كبير من اسعار السلع والخدمات من كل المناطق اللبنانية.

تتطلب قراءة الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك تأنياً خاصاً. ففي البداية يتم اختيار سنة أو شهر معينين يسميان سنة أو شهر الأساس أو المرجعية، تجمع فيها اسعار السلع والخدمات الداخلة في السلة. تتم من بعدها مقارنة اسعار السلع والخدمات المجموعة شهرياً مع اسعار هذه السلة الأساس.

تجدر الإشارة الى ان الارقام القياسية لاسعار الاستهلاك لا تقيس المستوى العام للأسعار ككمية بل تقيس نسبة التغير في السعر. بمعنى آخر لا تقيس الارقام القياسية لأسعار الإستهلاك كمية الليرات اللبنانية التي صرفت بالفعل على سلعة ما أو بند من بنود الانفاق المختلفة.

في الوقت نفسه ان الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك ليس المؤشر الوحيد المعتمد لقياس القدرة الشرائية أو كلفة المعيشة للاسر بصورة حصرية مع انه يمكن استعماله كدليل أو كمؤشر عن تطور القدرة الشرائية أو كلفة المعيشة، لأن هذين المؤشرين يتطلبان دراسات متخصصة دورية بميزانية الاسرة. فمن المتعارف عليه في النظريات الإقتصادية ان الارقام القياسية لقياس القدرة

الشرائية لمدخل الاسر في بلد ما تتطلب أن يؤخذ بعين الاعتبار تطور كلفة الإستهلاك لكل بنود انفاق الاسر بما فيها التحويلات والضرائب على الدخل وعوائد الفوائد على القروض وعملية الاستبدال بين السلع مع تغير الأسعار التي لا يقيسها الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك.

ان تقسيم سلة الإستهلاك المستخدمة من قبل ادارة الاحصاء المركزي مبنية على بنود الانفاق التي استخدمت في "الدراسة الوطنية لأحوال المعيشة وميزانية الاسرة في لبنان 2011-2012" التي نتج عنها تقدير دقيق لمتوسط الانفاق بالليرات اللبنانية لكل نوع سلعة وخدمة. استخدمت الادارة هذه المتوسطات لاحتساب ا لاوزان اوالتثقيات الجديدة المستعملة في الرقم القياسي لاسعار الاستهلاك 2014. وجمعت اسعار السلع والخدمات الداخلة في سلة الاستهلاك في شهر كانون الاول 2013 ليكون شهر الأساس لاحتساب الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك الجديد.

يتم اختيار السلع والخدمات الداخلة في العينة بناءً على معطين إثنين: الاول هو وزن مجموعة السلع والخدمات ضمن الإستهلاك النهائي للاسر المعيشية، والثاني تمثيل السلعة أو الخدمة للمجموعة التي تنتمي اليها. ان هذه الطريقة المتبعة من جميع أجهزة الاحصاء في العالم تأخذ في عين الاعتبار ان اسعار السلع في الفئة نفسها تتحرك في الاتجاه ذاته بنسب متقاربة.

يعطي الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك المتوسط الهندسي المثقل لتغيرات الأسعار للسلع الداخلة في سلة الإستهلاك المتابعة من قبل ادارة الاحصاء المركزي.

ان الاوزان أو التثقيات التي تستعملها ادارة الاحصاء المركزي مستقاة من "الدراسة الوطنية لأحوال المعيشة وميزانية الاسرة في لبنان 2011-2012" وهذه الاوزان تمثل متوسط انفاق الاسر المعيشية على السلع والخدمات بغض النظر عن حجم الاسرة المعيشية ومستوى دخلها وفتتها الإجتماعية. ونشدد هنا على ان الاوزان هي متوسط انفاق الاسر المعيشية كافة على السلع والخدمات ولا تمثل هذه التثقيات انفاق اسرة نموذجية متوسطة في لبنان اطلاقاً.

إن سلة الإستهلاك الحالية مقسمة الى اثني عشر بنداً بحسب " تصنيف الاستهلاك الفردي بحسب الغرض " كما أصدرته الأمم المتحدة. وتجدون في الجدول الظاهر على الشاشة وفي المنشورات الموزعة مقارنة ما بين التثقيات الحالية والتثقيات المستخدمة في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك السابق.

بند الانفاق	تثقيلات 1997 بالنسبة المئوية	تثقيلات 2004 بالنسبة المئوية	تثقيلات 2011 بالنسبة المئوية
المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية	32.3	19.9	20.6
المشروبات الروحية والتبغ والتبناك	2.3	2.1	1.6
الالبسة والاحذية	6.3	6.2	5.4
المسكن والماء والغاز والكهرباء والمحروقات	8.8	25.7	28.5
إيجار	-	-	3.4
إيجار قديم			% 36.1
إيجار جديد			%63.9
القيمة التأجيرية للمالكين			13.2
ماء وغاز وكهرباء ومحروقات أخرى	-	-	11.9
الاثاث والتجهيزات المنزلية والصيانة المستمرة للمنزل	7.9	3.9	3.7
الصحة	8.8	6.8	7.8
النقل	9.8	12.3	13.1
الاتصالات	1.5	4.8	4.6
الاستجمام والتسلية والثقافة	2.0	3.7	2.3
التعليم	13.4	7.7	5.9
المطاعم والفنادق	3.4	2.7	2.6
سلع وخدمات متفرقة	3.5	4.2	4.0

تجدر الإشارة في هذا المجال الى ان ادارة الاحصاء المركزي ستحدّث أوزان الرقم القياسي بصورة دورية بوتيرة خمس سنوات أو اقل بحسب ما ستقوم به من مسوح أسرية عن احوال المعيشة وميزانية الاسرة في المستقبل. وبالتالي ستظل سلة الإستهلاك ثابتة حتى تحقيق الدراسة القادمة حيث سيعاد النظر في الاوزان وفي بعض السلع والخدمات ضمن العينة.

تخضع عملية جمع الأسعار الى اعتبارات كثيرة اهمها: وزن بند الانفاق الذي تنتمي اليه، ووتيرة تغير الأسعار وعدد السلع الموجودة في السوق اللبناني.

تستخدم ادارة الاحصاء المركزي "تصنيف الإستهلاك الفردي حسب الغرض" في الدراسة الوطنية لأحوال المعيشة وميزانية الاسرة " وفي الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك على حد سواء. ان هذا التصنيف هو تصنيف عالمي تصدره شعبة الاحصاء في الامم المتحدة وتعتمده غالبية أجهزة الاحصاء في العالم في هذا النوع من الدراسات.

ككل التصنيفات يقسم تصنيف الاستهلاك الفردي الى اقسام ومجموعات وفئات واصناف و سلع. وهو تقسيم هرمي بحيث تضم الاقسام عدداً من المجموعات والمجموعات تضم بدورها عدداً من الفئات والفئات تضم عدداً من الاصناف وأخيراً تضم الاصناف عدداً من السلع.

قامت ادارة الاحصاء المركزي بجرده لمواصفات مجمل السلع الموجودة في السوق على كامل الاراضي اللبنانية، استفسرت خلالها من اصحاب نقاط البيع عن المواصفات المهمة التي لها التأثير الاكبر على السعر أو على قرار الشراء. نتج عن هذه الدراسة استمارة موحدة لكل صنف من السلع قسمت فيه المواصفات الى ثلاثة اقسام: القسم الاول المشترك كالوزن والماركة والعدد، والقسم الثاني الشرائح المشتركة للصنف وهي تتضمن اهم المواصفات التي تؤثر على السعر، والقسم الاخير وهي المواصفات الاخرى التي ليس لها تأثير كبير على سعر السلعة.

بعد احتساب التغيرات الاولية في اسعار الاصناف على مستوى المحافظة، يتم احتساب التغير في الأسعار على مستوى المحافظات كافة لكل صنف لتبدأ من بعدها عملية احتساب الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك على مستوى الفئات ومن ثم المجموعات ومن ثم الاقسام بالترتيب لنصل اخيراً الى احتساب الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك في لبنان باستخدام المعادلة التالية وتسمى Geometric Laspeyres.

وقبل ان اطلق الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك لشهري كانون الثاني وشباط 2014 اتوجه بالشكر الى كل المؤسسات التي تعاونت وما زالت تتعاون مع ادارة الاحصاء المركزي عبر الاتاحة لعاملي الادارة من محققين ومراقبين ميدانيين لجمع الاسعار في مؤسساتها . كما اشكر جميع المحققين والمراقبين الميدانيين الذين عملوا ويعملون بكل اخلاص على جمع الاسعار ويزودون الادارة بالمعلومات الصحيحة والدقيقة، واخيراً الى فريق عمل الادارة لا سيما موظفي مصلحة احصاءات قطاع الانتاج والمركز الآلي الذين عملوا بكل تفاني وجدية

واحتراف كما اود ان انوه بأداء الفريق الاداري الذي يواكب ويلبي كل المستلزمات الادارية
والمالية لسائر الدراسات التي تقوم بها الادارة.